

التي يرافق فيها هذا الوضع تخفيض لليرة الاسرائيلية .

وبغض النظر عن مدى مصداقية الارقام الواردة في التقرير ، او المعطيات المقدمة لنا عن الحركة السكانية في اسرائيل ، او عدم مصداقيتها لا نملك الا ان نناقشها كما قدمها المقال - التقرير لنا ، وما دمنا لا نملك الوسائل والوثائق لاجراء البحث الاحصائي الموثوق بانفسنا ، والوصول بالتالي الى معطيات وارقام دقيقة حول هذا الموضوع .

وفي الواقع ، انه لا توجد اية طريقة موثوقة ، بصفة عامة ، من شأنها ان تحدد عدد النازحين بشكل موثوق في كل سنة . ولذلك فان الكثير من بلدان العالم ، يتخلون عن حصر كهذا . وكانت الامم المتحدة التي اعتمدت هذه الطريقة ، هي الاخرى ، فسي الاحصاء ، قد توقفت ومنذ عام ١٩٧٠ ، عن نشر معطيات الهجرة في كتابها الديموغرافي السنوي ، بسبب الاخطاء في هذه المعطيات المقدمة اليها من بلدان مختلفة في العالم .

والتعريف المعتمد لكلمة نازح (اميجرانت) هنا ، وفي البلدان التي ليست حساسة كاسرائيل في موضوع النزوح ، هو كل من يعلن عن نيته البقاء خارج بلده اكثر من سنة ، وهذا هو التعريف المقترح من جانب الامم المتحدة ، كما ورد في النموذج الصادر عن مديرية الاحصاء المركزية في الامم المتحدة ، والذي وزع على جميع الدول الاعضاء ، لجمع المعطيات الاحصائية عن حركات الهجرة العالمية .

والمشكلة في هذا التعريف بالنسبة لاسرائيل ، ان كلمة « نازح » هنا تعني كل من يترك البلاد نهائيا ، الا ان الامر يختلف في اسرائيل عنه في باقي الدول الاخرى بسبب قانون الهجرة والجنسية الذي وضع اصلا لليهود فقط ، لاستقطاب يهود العالم من اجل الاستيطان في فلسطين المحتلة ، ولترك الباب مفتوحا امام النازحين عن اسرائيل . للعودة كمواطنين عائدين ، وهم في هذه الحالة يعاملون معاملة القادمين الجدد تقريبا من حيث الامتيازات والتسهيلات المعطاة لهم زيادة على ما يتمتعون به من حقوق مواطنيتهم التي لم يفقدوها . ولذلك فاننا نرى الكثيرين ممن اعلنوا عن نيتهم النزوح من اسرائيل ، ثم عادوا اليها ، كمواطنين - عائدين » دون ان يدرجوا في سجل النازحين . ومن هنا تأتي الصعوبة الكبيرة في تحديد عدد النازحين بشكل موثوق .

ولهذا فقد عمد تسيون رابي الى انتهاج طريقة مغايرة ، بحيث اعتمد الدورة السنوية في حركة السكان عبر حدود اسرائيل ، اي العدد الاجمالي للخارجين من اسرائيل خلال السنة الواحدة ، ومن ثم حسم العدد الاجمالي للعائدين اليها ، كما هو مبين في البيان رقم ١ الذي اورده التقرير . وهذه هي الطريقة المتبعة لحصر عدد السكان الانسي (ديفاكتور) .

• ويوضح تسيون رابي ان عدد النازحين وفقا لهذه الطريقة ، يكون اكثر مما هو في الواقع ، اذ انه في كل فترة زمنية معينة ، يكون ثمة عدد من المواطنين الاسرائيليين في الخارج ، بشكل زمني ، سواء كان ذلك لاهداف سياحية او اهداف اخرى . وانه كلما زاد عدد المواطنين الاسرائيليين الخارجين - كما هو حاصل - كبر عدد المواطنين الاسرائيليين الماكثين في الخارج بشكل مؤقت ، ولفترات زمنية قصيرة ، قد يحدث انحراف عفوي في هذه الطريقة ، اذ ان عدد العائدين يتأثر بعدد الخارجين في الاشهر السابقة لذلك . ويضيف ، انه لكي نقارن بين الفترات المركبة من عدة سنوات ، تعكس لنا هذه الطريقة المتغيرات التي تطرأ على مجرى النزوح .